اقتصاد

الإخلال بالمنافسة في الأردن

عمان - **زيد الدبيسية**

حذرت الحكومة الأردنية من محاولات الإخلال بالقوانين التجارية، متوعدة بإحالة كل من ينشر معلومات مغلوطة عن الأسعار إلى القضاء، وذلك في أعقاب إعلان تجار الأجهزة الكهربائية عن ارتفاع أسعارها بنسبة 150 في المائة أخيراً. وقالت وزيرة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية مها علي لـ«العربي الجديد» إن مديرية المنافسة في الوزارة تجري حالياً دراسات تفصيلية حول وضع المنافسة في عدد من القطاعات، من ضمنها اللحوم والدواجن والأجهزة الكهربائية والمواد الإنشائية وغيرها، للتحقق من الممارسات المخلة بالمنافسة التي أدت إلى رفع الأسعار. ولفتت إلى أن هذه الممارسات تشمل الاتفاقات الصريحة أو الضمنية بين المنشآت الاقتصادية على رفع الأسعار وتحديد الكميات، إضافة إلى تقاسم الأسواق التي تشكل مخالفة لأحكام المادة الخامسة من قانون المنافسة.

وأضافت أن هنالك العديد من التشريعات الناظمة لعمل السوق، والتي من شأنها توفير المنافسة العادلة والتصدي للممارسات المخلة بالأسعار. وأشارت إلى أن الوزارة من خلال مديرية المنافسة التابعة لها، تتحقق من مدى وجود مغالاة في الأسعار من قبل الشركات المحتكرة والمهيمنة على السوق، والتي تشكل مخالفة لنص المادة السادسة من قانون المنافسة وكذا لتعليمات منع المغالاة بالأسعار النافذة. وأكدت أن الوزارة تقوم بتحليل تسلسل تغيرات الأسعار والتحقق مما إذا كانت هنالك مغالاة في الأسعار أو وجود مخالفات تجارية.

وقالت الوزيرة إن الحكومة اتخذت عدة إجراءات للحد من انعكاس ارتفاع أجور الشحن البحري على الأسعار محليا في الأردن، ومن ذلك تحديد سقوف كلفة الشحن. وأكدت أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع المغالاة بالأسعار والعبث بالسوق، بما يضمن استقرار الأسعار وحماية المستهلكين. وكانت وزارة الصناعة والتجارة والتموين أحالت الأحد الماضي ملف شركات مصانع الإسمنت المحلية أمام المدعي العام للاشتباه باتفاقها على زيادة الأسعار، وكونها لم تستجب لمطالبات الحكومة بالعودة عن قرارها برفع الأسعار، ما اعتبر مخالفة صريحة لقانون المنافسة وتعليمات المغالاة بالأسعار.

ودائما ما تتهم الحكومة بتقصيرها بضبط الأسعار ومحاربة المغالاة من قبل بعض التجار ما يضر بمصالح المستهلكين بشكل عام. فيما أكدت الوزارة حرصها على وقف أية ممارسات مخلة بالمنافسة نظراً لأثرها على المستهلك بحرمانه من الحصول على السلع بأسعار عادلة.

بدورها، دعت جمعية «جذور» لحقوق المواطن، إلى حماية المستهلكين من سياسة رفع أسعار سلع أساسية وغير أساسية في قطاعات عديدة تحت ذريعة ارتفاع كلفة الشحن، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف زيادة الأسعار وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل تنفيذ رفع أكلاف الشحن دولياً.

وبينت في بيان لها أن ارتفاع الأسعار من دون مبرر وتحت ذرائع يتنافى مع سياسة تحفيز عجلة الاقتصاد، لافتة إلى وجود سلع ارتفعت أسعارها بنسب عالية تجاوزت 50 في المائة نتيجة لغياب الرقابة وجشع بعض العاملين في القطاعات التجارية والصناعية والخدمية، ما يشكل انتهاكاً لحقوق المواطن الاقتصادية.

رمز اليوان الرقمي في محطة لسكك الحديد (ذي سي جاي/ Getty)

اختبار اليوان الرقمي

أعلن المصرف المركزي الصيني انتهاء اختبارات إطلاق اليوان الرقمي بمعاملات قيمتها 5,4 مليارات دولار، وفّرت إمكانية الدفع الإلكتروني إلى أكثر من 20,8 مليون شخص. واليوان الرقمي هو وسيلة مستقبلية للدفع الإلكتروني عبر الهواتف الذكية، يمكن أن تحل مكان العملات المعدنية والأوراق النقدية التي تحمل صورة الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ. وسيظهر اليوان الرقمي للمرة الأولى عام 2022 في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين. وأكد البنك المركزي، الذي سيكون مسؤولا عن إصدار هذه العملة التي ستكون قيمتها مماثلة لقيمة اليوان، أن «الأجانب الذين يزورون الصين سيكونون قادرين على الحصول عليها من دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي في البلاد».

أخبار

منحة اميركية لدعم خزينة الاردن

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، السبت، عن توقيع اتفاقية تحويل الدفعة الأولى من المنحة الأميركية للدعم النقدي المباشر للخزينة والبالغة 600 مليون دولار، والتي ستساهم في تمويل مشاريع تنموية ذات أولوية

ودعم التعافي الاقتصادي. ووقع الاتفاقية وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة ممثلاً عن الحكومة الأردنية، ومديرة بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو إس آيد) شيري كارلين.

ووفق بيان صادر عن وزارة التخطيط، تأتي الدفعة الأولى من المنحة النقدية الأميركية لعام 2021، التي تبلغ قيمتها الإجمالية 845 مليون دولار أميركي، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية الأميركية للحكومة الأردنية للعام 2021. وقال الشريدة إن المنحة ستساهم بدعم مشاريع تنموية ذات أولوية ضمن قطاعات المالية العامة والمياه والتعليم والصحة والأشغال العامة والإسكان والطاقة والثروة المعدنية والإدارة المحلية والسياحة والآثار والشباب؛ مما سيُساهم في تخفيض عجز الموازنة العام، ودعم خطط الحكومة لبدء التعافي الاقتصادي.

وتوقع الشريدة أن يتم تحويل الدفعة الثانية التي تبلغ 245 مليون دولار من قيمة المنحة إلى حساب الخزينة قبل نهاية العام الحالي.

استمرار «احتجاجات المياه» في إيران

تستمر الاحتجاجات في محافظة خوزستان، الواقعة في جنوب غرب إيران، على خلفية شح المياه، وفق ما أفاد الإعلام الرسمي السبت.

وأوردت وكالة الأنباء الايرانية الرسمية (إرنا) أنّ متظاهراً قُتل الجمعة في بلدة شادكان بمحافظة خوزستان الحدودية مع العراق، بينما حمّل مسؤول محلّي «انتهازيين ومثيري شغب» مسؤولية التسبب بمقتله.

وأوردت «إرنا» أنّ الجفاف المستمر في محافظة خوزستان أدى إلى توتر بشأن المياه منذ أواخر مارس/ آذار الماضي.

وخلال العقد الأخير، واجهت إيران موجات جفاف متكررة خصوصاً في الجنوب. وفي وقت سابق من يوليو/ تموز الجاري، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني، إنّ الجفاف هذا العام «غير مسبوق» إذ إنّ المتساقطات انخفضت بنسبة 52 في المائة مقارنة بالعام السابق. وأتت تصريحات روحاني حينها على هامش تسجيل انقطاعات واسعة في التيار الكهربائي في مناطق مختلفة من إيران، عزت السلطات أسبابها الى أمور شتى أبرزها شحّ المياه لتشغيل المعامل الكهرومائية، وزيادة الطلب على الطاقة في ظل ارتفاع درجات الحرارة.

تقليص الدعم عن أكثر من 1900 دواء في لبنان

بيروت - **العربي الجديد**

ارتفعت صرخات اللبنانيين السبت بعد طرح الأدوية في الصيدليات وفق الأسعار الجديدة التي أعلنتها وزارة الصحة الجمعة، بحيث أصبح عدد كبير من الأدوية الأساسية خارج قدرة المواطنين على شرائها. وأوقفت الوزارة جزءاً من الدعم عن أكثر من 1900 دواء، مستثنية عددا من الأدوية المرتبطة بالأمراض المستعصية والمزمنة والأمراض النفسية والعصبية، وحليب الأطفال واللقاحات. وطاول تخفيف الدعم أكثر من 400 دواء منتج محلياً كان يباع وفق السعر الرسمي المثبت حتى اليوم عند 1500 ليرة للدولار، بحيث أصبح عند 4800 ليرة للدولار، فيما ارتفع سعر الدولار في بيع 1500 دواء آخر ما بين محلي ومستورد وفق سعر 12 ألف ليرة للدولار. في المقابل، تخطى سعر الدولار في السوق السوداء 23 ألف ليرة.

وانتقد رئيس «الهيئة الوطنية الصحية» الدكتور اسماعيل سكرية في بيان السبت «مجزرة لائحة أسعار الأدوية التي أعلنتها وزارة الصحة العامة، ويعجز الناس عن تحملها». واستغرب «رضوخ الوزارة لقرار حاكم مصرف لبنان الذي احتسب الدولار على سعر 12 ألف ليرة، فحلقت أسعار الدواء بعيدا عن قدرة المواطن، بعد أن زادت بين أربعة وستة أضعاف، مما سيجعل أكثر المرضى يعمدون إلى شراء الدواء بعدد الحبات، بعد عجزهم عن دفع ثمن كامل العلبة». وقال: «اتضحت أسباب إخفاء الأدوية في المخازن وأهدافها، وتصدير بعضها إلى الخارج، فما نشهد مجزرة أسعار في الصيدليات». وختم سكرية: «ها هي النتيجة. مزيد من محاصرة صحة الناس بصعوبة العلاج الدوائي بالشروط العلمية المطلوبة، بعد تصاعد حصارها استشفائيا، واستمرار تغييب المختبر المركزي». وأعلن وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال حمد حسن الجمعة أن «لائحة الأدوية غير المدعومة تشمل أدوية سعرها أقل من 12 ألف ليرة، وما يمكن تأمينه عبر مراكز الرعاية الصحية الأولية». وأضاف: «في ظل الشح الحاصل لدى مصرف لبنان، حاولنا بهذه الخطة تفادي أزمة تطاول جميع اللبنانيين». أضاف أنه « على مدى أربعة وعشرين شهرا من تموز/يوليو 2019 إلى يوليو 2021 دفع المصرف المركزي وبحسب أرقامه 1,8 مليار ولم يسدد حتى اليوم فواتير بقيمة 600 مليون دولار، ما يشكل مجموعا عاما قيمته ملياران و400 مليون دولار».

الغلاف

أسعار الأضاحي تنغص فرحة العيد

يعاني مواطنو غالبية البلدان العربية من ارتفاع كبير في أسعار الأضاحي، البعض يستغني عن شراء المواشي في عيد الأضحى، والبعض الآخر يشتري كميات قليلة من اللحوم، فيما يذهب عدد كبير من اليمنيين نحو الدواجن كبديل أقل غلاءً. وفيما يقتنص الناس الفرح محاولين التحايل على أزماتهم المعيشية، تغيب غالبية السلطات عن القيام بواجباتها في توفير أسعار مناسبة وكميات تكفي الحاجة المحلية، وتتخلى عن دورها الرقابي، تاركة الأسواق بيد كبار المحتكرين والمضاربين

بائع في سوق للمواشي في الجزائر العاصمة (رياض كرامدي/ فرانس برس)

ارتفاع الأسعار في البلدان المغاربية

شكاوى من الركود والمضاربات

يواجه المواطنون في كل من الجزائر وتونس والمغرب ارتفاع أسعار الأضاحي، فيما يؤثّر تراجع القدرة الشرائية على الأسواق

تونس، الجزائر، الرباط ـ **إيمان الحامدي**
حمزة كحال، مصطفى قماس

تتفاوت أسعار الأضاحي في كل من المغرب وتونس والجزائر، إلا أن ما يجمع هذه البلدان هو ارتفاع الأسعار قبيل حلول عيد الأضحى، فيما تختلف المشكلات التي تواجه قطاع تربية المواشي ما بين الجفاف الذي انعكس على كلفة الأعلاف، وتأثير كورونا على حركة البيع، إضافة إلى المضاربات التي تتحكم بالعديد من الأسواق. ففي تونس تحاصر الأزمة الاقتصادية وضعف إيرادات الأسر خلال موسم بيع أضاحي العيد، ما يزيد من قلق مربي الماشية الذين راكموا قطيعاً من مليون و650 ألف خروف ويسعون إلى تسويق أكبر قدر ممكن منه بمناسبة عيد الأضحى معتمدين في ذلك على كل الوسائل المتاحة بما فيها البيع الإلكتروني. ولا تزال أسواق الماشية تسجل ضعفاً في الإقبال على الشراء رغم وفرة العرض وسعي المنظمات الزراعية ووزارة التجارة إلى تحديد الأسعار وتفادي انفلاتها. واكد رئيس نقابة مربي الماشية في تونس وهيب الكعبي أن الركود يخيّم على سوق الأضاحي هذا العام نتيجة الوضع الاقتصادي العام في البلاد والخوف من ارتياد أسواق المواشي هربا من عدوى كورونا، مؤكدا أن المربين يسعون إلى الضغط على الأسعار من أجل تحريك الطلب. وقال الكعبي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن ضعف البيع لموسمين متتاليين تسبب في وجود فائض إنتاج مقدر بمليون و650 ألف خروف وهو رقم وصفه بالقياسي مقابل احتياجات السوق التي لا تتجاوز 700 ألف أضحية في أحسن الحالات.

وأشار رئيس النقابة إلى أن ضعف المبيعات سيتسبب في خسائر كبيرة للمربين الذين يواجهون غلاء كلفة رعاية القطعان نتيجة شح الأعلاف وارتفاع أسعارها. وأكد أن معدل سعر الأضحية الواحدة في السوق 700 دينار مقابل معدل قدرة شرائية للأسر لا يتجاوز 500 دينار.

وقال المدير العام لشركة اللحوم الحكومية طارق بن جازية إن المعروض من الأضاحي الذي وفرته الشركة عبر الإنترنت عرف إقبالاً كبيراً تجنبا لانتقال فيروس كورونا. وأكد لـ«العربي الجديد» أن الشركة تلقت نحو 90 ألف دخول إلى موقعها خلال الساعات الأولى لانطلاق المبيعات الإلكترونية للأضاحي. إلى الجزائر، حيث يهدّد الجفاف وارتفاع تكلفة الأعلاف بزيادة أسعار الأضاحي رغم زيادة المعروض. ومثل كل سنة تتجدد مخاوف الجزائريين من ارتفاع الأسعار بما يتراوح من 15 إلى 25 في المائة، مقارنة مع باقي أيام السنة، ويأتي ذلك في وقت تتراجع فيه القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بفعل انهيار قيمة الدينار، وارتفاع نسبة التضخم التي تجاوزت عتبة 4,5 في المائة في شهر يونيو/ حزيران الماضي.

وتوقع مهنيون في الجزائر أن يصل العرض من الأغنام بمناسبة عيد الأضحى إلى قرابة 21 مليون رأس، في قفزة من المرجّح ألا تدع مجالا لأزمة شح المعروض وما يتبعها من ارتفاع بالأسعار، لكن لا يزال المضاربون يمثلون هاجسا في الأسواق، كعامل يضاف إلى شح الموارد المائية والقفزة في أسعار الأعلاف إلى الضعف.

وذهب رئيس الجمعية الجزائرية لمربي الماشية جيلالي زاوي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن العرض سيغطي بشكل مريح الطلب الذي يتراوح بين 6 و8 ملايين رأس غنم خلال عيد الأضحى، إلا أن الإشكال يكمن في نقص المياه وغلاء الأعلاف بالإضافة مصاريف أخرى كالنقل ومخلفات كورونا على المربين هذه السنة والتي هوت بنشاط تربية الماشية. وأشار زاوي إلى أن أسعار الأضاحي تبدأ من 25 ألف دينار جزائري (210 دولار) للخروف، فيما تراوح أسعار الأضاحي التي تبلغ سنتين بين 35 و45 ألف دينار، مقابل 55 إلى 75 ألف دينار بالنسبة للأضاحي التي تجاوزت ثلاث سنوات.

غير أن هذه الأسعار التي أعلن عنها رئيس الجمعية الجزائرية لمربي المواشي، تبقى نظرية ولا أثر لها في الأسواق، وسط توقعات بدخول المضاربة والتهريب لدول الجوار على الخط، يضاف إلى ذلك ارتفاع الأعلاف في هذه الفترة.

وهذا ما أكده أحد مربي الماشية في الجزائر، يدعى عمار بن مخلوف، لـ«العربي الجديد»، إذ رأى عمار أن «أسعار الأضاحي قفزت إلى مستويات أعلى مقارنة بالأيام السابقة، فقد زاد سعر الخروف المتوسط بنحو 10 آلاف دينار جزائري (90 دولاراً) بالمقارنة مع الأيام القليلة الماضية، فيما ارتفع سعر الخروف السمين إلى مستويات أعلى بأكثر من 20 ألف دينار (180 دولاراً)».

أما في المملكة المغربية، فرغم تجاوز العرض حجم الطلب على الأضاحي إلا أن أسراً تشتكي من ارتفاع الأسعار، وهو ما برره مربون بمستوى أسعار الأعلاف المركبة التي تتدخل في التسمين. وأكدت وزارة الفلاحة والصيد البحري في المغرب، أن العرض من الأغنام والماعز هذا العام، يقدر بـ 8 ملايين رأس، موزعة بين الأغنام 6,5 ملايين رأس، والماعز 1,5 مليون رأس. ويتجاوز ذلك العرض، في تقدير الوزارة الطلب، الذي ينتظر أن يصل إلى 5,5 ملايين رأس، منها 5 ملايين رأس من الأغنام و500 ألف رأس من الماعز.

وتوقع عبد الله البشعيري، وهو مربٍّ للأغنام، أن تساعد عودة المغتربين في العام الحالي في دعم الطلب على الأضاحي، بعدما كان عدم حلولهم بالمملكة في العام الماضي سبباً في انخفاض الطلب. ولاحظت أسر ارتفاع الأسعار في العام الحالي، حيث تتراوح بين 200 و500 دولار للرأس، حسب الأصناف، ما يدفع بعض الأسر إلى الانتظار إلى الثلاثة أيام الأخيرة قبل العيد توخياً لانخفاض الأسعار. وأشار البشعيري إلى أن أسعار الأضاحي لم ترتفع كثيرا في العام الحالي، رغم تحمل المربين مصاريف كثيرة من أجل التسمين في ظل غلاء الأعلاف المركبة في السوق. ورأى مربي الأضاحي عبد الفتاح بنعمار أن سعر لحم «الصردي» الذي يكثر عليه الطلب بمنطقة الشاوية، ارتفع بحوالي 15 في المائة في العام الحالي، مؤكدا أن ذلك يعزى إلى سعر الأعلاف. ويعتبر المغرب مستوردا خالصا لبعض مدخلات الأعلاف مثل الذرة والصويا والشعير، غير أن المتساقطات المطرية التي شهدتها المملكة في الموسم الأخيرة، ساهمت في توفير التبن، مقارنة بالموسم الماضي.

> تراجع القدرة الشرائية يهبط بحجم الطلب على الأضاحي

إيرادات بعد الخسائر

من المتوقع أن تصل إيرادات مربي الأغنام والماعز في المملكة المغربية بمناسبة عيد الأضحى إلى 1,25 مليار دولار، وذلك بعدما تعرّض المربون إلى خسائر كبيرة العام الماضي مع انتشار كورونا. وأشار مربي المواشي عبد الفتاح بنعمار إلى أن الإيرادات قد تغطي بالكاد المصاريف التي بذلت من أجل تسمين الأضاحي، مشيرا إلى أن الوسطاء اعتادوا على أن يستفيدوا من فرصة العيد على حساب المربين. واعتبر أنه يجب النظر إلى الجهد الذي يبذله المربون من أجل إعداد الأضاحي.

صعود المبيعات في أسواق غزة ومصر

ارتفعت مبيعات الأضاحي في مصر مع تراجع المخاوف من كورونا، فيما حركت الجمعيات الخيرية سوق غزة

القاهرة، غزة ـ **عبدالله عبده، يوسف أبو وطفة**

يبدو موسم الأضاحي في قطاع غزة ومصر مغايراً هذا العام عن المواسم السابقة مع ارتفاع في حركة المبيعات. إذ رغم التبعات الاقتصادية والمعيشية التي ألحقها العدوان الإسرائيلي الأخير بقطاع غزة، إلا أن تجار المواشي يقولون إنّ هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الإقبال على شراء الأضاحي، بالتزامن مع إقبال أكبر من الجمعيات على زيادة الكميات التي تشتريها لتغطية أعداد أكبر من المستفيدين في القطاع الذي يعيش فيه قرابة 2,2 مليون نسمة.

ويقول تاجر المواشي علاء البطنيجي إن حجم الإقبال لهذا العام أفضل من الموسم السابق، على صعيد المؤسسات الخيرية والإغاثية أو حتى الأفراد، بالرغم من الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان القطاع نتيجة للحروب والحصار. ويوضح لـ «العربي الجديد» أن الموسم الحالي يشهد ارتفاعاً طفيفاً في أسعار لحوم الأضاحي، إذ ارتفعت على صعيد لحم العجول بقيمة شيكل إسرائيلي واحد للكيلوغرام، بينما تراوح ما بين 5 و7 شواكل في لحوم الخراف. (الدولار= 3,28 شواكل). ويشير البطنيجي إلى أن متوسط سعر الأضحية للعام الحالي يتراوح ما بين 1300 و2000 شيكل، بينما كان متوسط السعر في العام الماضي يتراوح ما بين 1100 و1500 شيكل للحصة الواحدة.

ويتفق التاجر محمد البدرساوي مع البطنيجي، إذ يصف الموسم الحالي للأضاحي بأنه من أفضل المواسم خلال الأعوام الأخيرة، سواء على صعيد إقبال المواطنين أو حتى حجم شراء الأضحية من قبل المؤسسات الخيرية.

في موازاة ذلك، يؤكد مدير عام الإدارة العامة للبيطرة في وزارة الزراعة في غزة، حسن عزام، لـ «العربي الجديد»، أن إجمالي الكميات التي عملت الوزارة على توفيرها في السوق المحلي خلال الشهور الأخيرة تتمثل في 20 ألف رأس من العجول، و28 ألف رأس من الخراف والأغنام، بزيادة بسيطة تتراوح ما بين شيكل و3 شيكلات في أسعار بعض الأصناف. وبحسب المسؤول الحكومي، فإن تكرار إغلاق المعابر التجارية وارتفاع أسعار الحبوب التي وصلت الزيادة فيها بالمتوسط إلى 250 شيكلاً في بعض الأصناف، أدت إلى حدوث ارتفاع طفيف في أسعار الأضاحي، عدا عن ارتفاع تكلفة النقل الحالي في الشهور الأخيرة. كذا في مصر، حيث يؤكد عدد من التجار والمعنيين في قطاع المواشي، انتعاش حركة المبيعات في سوق الأضاحي هذا العام، بالمقارنة مع العام الماضي، قدرها البعض بزيادة 20 في المائة.

وعزا مصدر مسؤول في شعبة القصابين بالإسكندرية حالة الرواج، مع توافر المعروض، إلى تراجع خوف الناس من آثار تداعيات كورونا، والذي انعكس عودة للحركة في الأسواق. وتزامن ذلك، وفق المسؤول، مع بداية تعافي الاقتصاد في مصر من حالة الركود، ما أدى إلى تحريك الكثير من الأسواق ومنها اللحوم، بالإضافة إلى أن الحج هذا العام اقتصر على الداخل السعودي فقط، وهو ما انعكس على زيادة شراء الأضاحي من قبل الذين كانوا ينوون الحج هذا العام. كما أن تحرك الأسعار هذا العام، عجّل بقرارات الشراء من قبل المستهلكين.

ويقدر مصطفى أبوالنجا، تاجر مواشي في المنيا، ارتفاع مبيعات موسم الأضاحي هذا الموسم بحوالي 20 في المائة بالمقارنة مع العام الماضي، بالرغم من زيادة في المعروض، لافتًا إلى أن السبب يعود إلى بداية تعافي الأسواق من تداعيات فيروس كورونا. ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور عبد النبي عبد المطلب، أن السبب الرئيسي لانتعاش أسواق الأضاحي هذا العام مقارنة بالعام الماضي يعود إلى قبول الناس بالتعايش مع كورونا، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الكيلو من اللحم ما بين جنيهين إلى خمسة جنيهات. ويشير إلى أن وزارة الزراعة حددت أسعار الأضاحي بـ52 جنيهًا للكيلو الجاموسي، و58 جنيهًا للبقري، و60 جنيهًا للضأن، لافتًا إلى أن هذه الأسعار استرشادية يمكن أن تزيد أو تقل قليلا حسب المنطقة وحسب جودة الأضحية.

ويختلف حسين أبوصدام، نقيب الفلاحين، مع بعض التحليلات، مرجعًا انتعاش الأسواق، وتحرك الأسعار، إلى تناقص المعروض وزيادة الطلب، بسبب قلة أعداد المربين بعد ارتفاع أسعار الأعلاف، بالإضافة إلى تراجع كميات العجول الحية المستوردة بسبب الخسائر التي تكبدها التجار نتيجة بقاء تلك العجول 60 يومًا في الحجر مع ارتفاع أسعار الأعلاف.

سوق الأضاحي في غزة (فاطمة شبير/Getty)

أجور الشحن تضغط على السودان والأردن

الخرطوم، عمّان ـ **هالة حمزة**
زيد الدبيسية

يحل عيد الأضحى على الأردنيين والسودانيين ثقيلاً هذا العام، وسط الارتفاع الملحوظ في أسعار الأضاحي لعدة أسباب أهمها ارتفاع أجور الشحن، واستغلال التجار. وقال مسؤول أردني مطلع لـ "العربي الجديد" إن ارتفاع أسعار الأضاحي المستوردة وخاصة الأسترالية والرومانية مرده تصاعد كلف الشحن منذ عدة أشهر، إضافة إلى الزيادة التي طرأت على أسعار الأعلاف مثل الذرة الصفراء والصويا وغيرها. ولفت إلى أن الحكومة تراقب حالياً أسعار الأضاحي وستحاول الحد من ارتفاعها في مواجهة تحالات المغالاة بالأسعار، إضافة إلى تشديد الرقابة على أماكن بيع الأضاحي. وتقدم الحكومة دعما لمربي الأغنام من خلال تخفيض أسعار مادتي الشعير والنخالة وتحمل الخزينة قيمة الدعم. وقال التاجر خليل الشطرات لـ «العربي الجديد» إن معدل الطلب يحدد بوصلة أسعار الأضاحي هذا العام، مشيرا إلى أن كيلو لحم الأغنام يباع حاليا بحوالي 4 دنانير أي ما يعادل 5,6 دولارات وقد ارتفع بحوالي 70 قرشا مقارنة بالشهر الماضي. وبين أن أسعار الأضاحي المنتجة محليا أعلى بكثير من المستوردة.

وطالب رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك محمد عبيدات في حديث مع «العربي الجديد» الحكومة بوقف عمليات تصدير الأضاحي حتى تتبقى الكميات الكافية للمواطنين، إذ إن استقرار الأسعار يرتبط بتوافر المعروض بما يلبي الطلب المحلي. وأضاف أن التجار وكبار المستوردين استوردوا الأضاحي المختلفة من الخارج قبل ارتفاع أجور الشحن البحري وبالتالي رفع الأسعار غير مبرر ويدخل في إطار استغلال موسم العيد. كذا، تشهد أسعار خراف الأضاحي في الخرطوم انفلاتاً واضحاً هذا الموسم، مع وصول سعر الرأس إلى 50 دولاراً وما فوق، بارتفاع أكثر من أربعة أضعاف مقارنة بالموسم الماضي.

وبرر الموردون في الأسواق الرئيسة وكبار التجار في حديثهم مع «العربي الجديد» هذا الانفلات بصعوبة الشحن بين الولايات والخرطوم بسبب ارتفاع أسعار الوقود والتضخم وانسحاب الأزمة الاقتصادية على المنتجين ما حد من قدرتهم على مواجهة تكلفة الإنتاج المتصاعدة.

وأكد المواطن غالب الأسر لـ "العربي الجديد" عجزه عن شراء الخراف هذا الموسم بسبب ارتفاع الأسعار. فيما وصف المواطن عثمان عمر قمرالدين في حديث مع «العربي الجديد» الأسعار التي يروج لها تجار الخراف بغير المنطقية، بحيث تعتبر عصيّة على غالبية المواطنين بسبب الضائقة المعيشية التي يعانون منها وارتفاع أسعار أبسط السلع الضرورية. وقال التاجر في سوق الخوي في غرب كردفان أحمد إبراهيم شرحبيل لـ «العربي الجديد» إن أسعار خراف الأضحية بالولاية تتراوح بين 35 و40 ألف جنيه للرأس الواحد. وشكا شرحبيل من ارتفاع تكلفة الشحن من مناطق الإنتاج الى الخرطوم إلى 500 ألف جنيه لشحنة قوامها 240 رأساً فقط من الخراف، فضلا عن ارتفاع رسوم الجباية على الطرق والتي تفرض من قبل حكومات الولايات، ما يؤدي الى وصول الرأس الواحد للمشتري النهائي في أم درمان والخرطوم إلى 50 ألف جنيه وأكثر.

وشرح التاجر والمصدر خالد وافي في حديثه «العربي الجديد» أنه إضافة إلى التضخّم، يواجه المربون فجوة كبيرة في توافر الأعلاف وارتفاع أسعارها إضافة إلى مشاكل الوقود والديزل وارتفاع تكلفة الشحن. وأشار إلى أن أسعار الخراف وصلت في بعض المناطق إلى أكثر من 75 دولاراً.

الأسعار بعيدة عن قدرات الأسر (خليف مزرخاوي/ فرانس برس)

اليمنيون يلجأون للدواجن والليبيون يشكون الغلاء

دفع الغلاء اليمنيين للجوء إلى الدواجن في عيد الأضحى، فيما تشهد السوق الليبية ارتفاعاً كبيراً في الأسعار

صنعاء، طرابلس ـ **محمد راجح**
أحمد الخميسي

يعمل بائع الدواجن اليمني إبراهيم العشملي، منذ نحو أسبوع، على وضع خطط لمواجهة ارتفاع الطلب على الدواجن مع اقتراب عيد الأضحى وزيادة نسبة المواطنين والعائلات التي تعتزم تغيير نوعية أضحيتهم هذا العام مقارنة بالأعوام الماضية. ويقول العشملي، في حديثه مع «العربي الجديد»، إنه قام بطلب كمية مضاعفة من المزارع الخاصة بالدواجن التي يتعامل معها، لكنه وجد صعوبة في إقناع مالك المزرعة بزيادة الكمية التي اعتاد الحصول عليها، وذلك بسبب الارتفاع الطفيف في أعداد الدواجن مقابل الارتفاع الكبير في الطلب.

ويقاسي الكثير من اليمنيين في مرحلة يعتبرونها الأسوأ منذ بداية الحرب. ويفيد مواطنون في عدن بأن تردي الخدمات العامة نغص حياتهم ودفع بكثير منهم إلى التخلي عن شراء مستلزمات العيد، خاصة الأضاحي. ويؤكد محمد سعيد من سكان صنعاء، لـ«العربي الجديد»، أن أضحيته هذا العام ستكون دواجن، بمعدل دجاجتين أول يوم العيد ودجاجة واحدة ثاني وثالث يوم، إذ سيتخلى عن الخيار الذي اتبعه العام الماضي بشراء أضحية واحدة بشكل مشترك مع 3 أسر جيرانه في المبنى الذي يقطنه. ويلاحظ في بعض أسواق صنعاء لأول مرة انتشار بيع دواجن بأحجام كبيرة مثل الديك الرومي، فيما تشهد أسواق المواشي انفلاتاً واسعاً مع ارتفاع الأسعار بشكل قياسي لكافة أنواع المواشي، حيث قفزت أسعار الأغنام من ماعز وضأن من 70 و80 ألف ريال إلى 110 آلاف ريال للرأس الواحد، بينما يزيد الرأس الواحد من الأبقار على 400 ألف ريال يمني. أما في ليبيا، فيؤكد تجار ومربون أن سبب ارتفاع أسعار الأضاحي يعود إلى ضعف المعروض من المواشي المستوردة التي لا تكفي حاجة السوق، فيما لعب الجفاف وغلاء سعر الأعلاف برفع أسعار المواشي المحلية. ويتراوح سعر الأضحية ما بين 1350 و1750 ديناراً، فيما وصل سعر صرف الدولار إلى 4,48 دنانير.

> انخفاض استيراد الأضاحي في ليبيا بنسبة 14% هذا العام

ويقول رئيس لجنة مركز الصحة الحيوانية في ليبيا، زكريا الختال، لـ «العربي الجديد»، إن هناك انخفاضا في استيراد الأضاحي بنسبة 14 في المائة مقارنة مع العام الماضي. ويوضح أنه تم استيراد حتى نهاية يونيو/ حزيران 29,484 رأسا من الأغنام، و12,246 رأسا من العجول، و3,180 من الإبل. وقدرت وزارة الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية احتياج السوق المحلي لهذا العام بـ300 ألف رأس من المواشي. وتشهد أسواق المواشي في منطقة تاجوراء في شرق طرابلس إقبالاً ضعيفاً من قبل المواطنين على شراء الأضاحي لهذا العام. ويقول عدد من المواطنين إن السبب يعود إلى ارتفاع أسعار الأضحية، فيما تتزايد الأكلاف المعيشية وتتناقص السيولة لدى غالبية الأسر. ويلفت رئيس اتحاد حماية المستهلك في ليبيا، أحمد الكردي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن السوق يعاني من فوضى في الأسعار، مؤكدا أن أسباب التضخم هذا تعود إلى الاحتكار وغياب أي دور حكومي لتحديد السعر منعا للمضاربة واستغلال المواطن.

وينتقد المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي، في حديث مع «العربي الجديد»، عدم وضع خطة حكومية بشأن تحديد متطلبات السوق ومراقبة الأسعار بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور الذي وصل إلى 450 ديناراً، وسط ضعف القوة الشرائية للدينار وتزايد الأزمات المعيشية.